



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ / جمادى الآخرة / ١٤٢٩ هـ الموافق
١٤ / ٦ / ٢٠٠٨ م برئاسة القاضي السيد مدحت العمود وعضوية كل من
السادة القضاة فائق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم
أحمد بدران و محمد صائب التقنيدي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون
فان كورغيس وحسين أبو التمن المأولون بالقضاء باسم الشعب وأصدرت
قرارها الآتي:

المميز / عبد الكريم ظنة جبار

المميز عليهما / ١- محافظ بغداد / إضافة لوظيفته

٢- الشخص الثالث/ رئيس ادارة محافظة بغداد/ إضافة لوظيفته

الادعاء:

ادعى المدعي (المميز) لدى محكمة القضاء الإداري انه في عام ٢٠٠٣ عمل في
المجلس البلدي لمنطقة ٩ نيسان وقد تم ترشيحه لاشتغال منصب عضو في هذا
المجلس كونه معروفاً بحسن السيرة والسلوك في هذه المنطقة الا ان رئيس
المجلس درج اسم شخص اخر بدلاً منه بعد استبعاد اسمه لحصول الخلاف مع
رئيس المجلس وبعد رفض الطلب الذي قدمه الى رئيس المجلس لإعادته الى
المجلس تنظّم المدعي (المميز) على رفض الطلب لدى رئيس المجلس البلدي
المذكور ولم يرد على التنظّم فقام هذه الدخوى فطلب دعوة المدعي عليه محافظ
بغداد / إضافة لوظيفته للمرافعة والحكم بإقراره بإعادته الى الوظيفة كعضو
مجلس بلدي مع صرف مستحقاته لفترة من ١/٦/٢٠٠٣ ولغاية الآن ، وبعد ان

(١-٣)



دفع وكيل المدعي عليه بان موكله لا يصلح خصماً في الدعوى طلب المدعي إدخال رئيس مجلس ادارة محافظة بغداد شخصاً ثالثاً إكمالاً للخصوصية وجرت المرافعة بحق الطرفين حضورياً وعلناً بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥ وبعد استشارة ٨٠ / قضاء إداري/ ٢٠٠٧ حكمت المحكمة برد دعوى المدعي بعد ان وجدت من سير المرافعة والمستندات المقدمة لها غالبة من السند القانوني وتحصيله المتعارفين والتعب المحاماة وعدم قناعة المدعي (التميز) بالقرار فقد باشر السعي الطعن به تمييزاً امام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ ولأسباب المبينة في الناحية .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن اعدة القانونية قرر قبوله شكلاً . والسعي عطف النظر على الحكم المتميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه وان الاعتراضات التمييزية لا سند لها من القانون ذلك ان التميز كان قد قدم طلباً في المجلس البلدي الاستشاري في قاطع ٩/ نيسان مع تعهد مؤرخ في ٢٧/٧/٢٠٠٥ يتضمن طلب ترشيحه للمجلس الا انه لم يتم ترشيحه ولم يتم انتخابه من رئيس واعضاء المجلس لاكتساب السند القانوني وحيث ان المستندات المبرزة من التميز (المدعي) ليس فيها ما يشير السعي ترشيحه او انتخابه في عضوية المجلس البلدي لقاطع ٩/ نيسان لذلك فان رد دعواه كان صواباً وعليه قرر تطبيق الحكم المتميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحصيل



العضو رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ١٦ ابريل
الآخره / ٢٠٠٨ هجرية الموافق ٢٠٠٨ / ٦ / ١٩ ميلادية .

الرئيس
مونت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
الكرم طه محمد

العضو
الكرم احمد بيان

العضو
محمد صابب الناشبدي

العضو
عواد صالح التميمي

العضو
مباشير شمشون قس توركماني

العضو
حسين ابو الكهر